

ورشة عمل حول
" التشريع اللبناني
في ضوء
تطبيق الإتفاقية الدولية لمناهضة
التعذيب "
تاريخ 2008/8/19

بالإشتراك بين نقابة المحامين في طرابلس والمركز الحقوقي لقضايا الشأن العام " Pinnacle " وبتمويل من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي " AECID " وفي سياق النشاطات المواكبة لليوم العالمي لمناهضة التعذيب

أقيمت، بتاريخ 2008/8/19، في قاعة المكتبة بدار النقابة ندوة قانونية حول " التشريع اللبناني في ضوء تطبيق الإتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب "، بحضور نقيب المحامين الأستاذ عبد الرزاق دبليز ونخبة من القضاة والمحامين وممثلي وزارة العدل اللبنانية والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي والجمعيات الأهلية وممثل عن المكتب الإقليمي لرعاية شؤون اللاجئين .

إستهل أمين سر النقابة المحامي جوزيف إسحق الندوة بكلمة رحّب فيها بالحضور وشدّد فيها على دور نقابة المحامين في مجال حماية حقوق الفرد وصون كرامته، ثم قدّم النقيب دبليز الذي إفتتح أعمال الندوة بكلمة شدّد فيها على وجوب تحديث القوانين اللبنانية لتصبح أكثر ملاءمة ومطابقة للقواعد القانونية الدولية التي تضمنتها الشرائع والعهد المتعلقة بمناهضة التعذيب، كما شدّد على وجوب إنشاء مرصد يراقب ممارسات التعذيب التي تجربها السلطات على إختلافها وذلك بغية رفع تقارير عنها ومكافحتها توصلاً الى حظر التعذيب بشكل قاطع ونهائي .

وتحدّث أيضاً في الندوة كل من الدكتور جورج آصاف مدير المركز الحقوقي لقضايا الشأن العام، والسيدة إ. برناباو ممثلة " الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي " السفارة الإسبانية .

ثم قدّم عضو مجلس نقابة المحامين في بيروت المحامي الأستاذ ماجد فياض محاضرة حول "إتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الإختياري في ضوء القانون الدولي الإنساني"، تلتها

أخبار النقابة

محاضرة أخرى للقاضي الرئيس طانيوس الصغبي حول "الضمانات الإجرائية لمناهضة التعذيب"، ثم محاضرة ثالثة للقاضي الرئيس زياد مكّي بموضوع "تطبيق القضاء اللبناني لإتفاقية مناهضة التعذيب فيما خص الأشخاص المعرضين للتعذيب في دولة أخرى"

في الختام، جرت مناقشات مستفيضة للمحاضرات الثلاثة شارك فيها المحاضرون .

